ملاحظات نقدية على البرنامج السياسي والتنظيمي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية

التطورات السياسية للحركة الوطنية في المغرب

وجهة نظر

هذه « وجهة نظر » ، كتبها « الهدف » محمد البياض نشرها هنا على حلقتين ، وهي مفتوحة للمناقشة ، ولكتساب أهميتها من غنى تجربة الحركة النضالية في المغرب ، وضرورة دراستها دراسة نقدية بهدف استخلاص الدروس .
« الهدف »

بقلم: محمد البياض

الى حدود سنة ٦٥ ، كان الاتحاد الوطني الحركة الوطنية الجماهيرية الكبرى . وفيما بين ٦٥ ـ ٦٧ ، فشلت محاولة « تثوير » الحركة من الداخل على أسس راديكالية .. وفي ذات المرحلة انحاز حزب الاستقلال نحو الاخذ ببرنامج ديمقراطي اكثر وضوحا . وادت هذه التطورات الى وحدة جناحي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في ٦٧ من جهة ، وتكتل بين الحزبين « القوات الشعبية ـ حزب الاستقلال » سنة ٧٠ .

فهل يستفاد من هذه التطورات ان الحركة الوطنية تتقدم ام تتاخر ؟ او ما هي طبيعتها الطبقية وآفاقها ؟

١ ـ الراديكالية ٦٥ ـ ٦٧

١ ـ تكتيك الهدنة مع الحكم .. ونتائجه

من المفيد ان نسجل اولا ان اطرا شابة برزت لتتولا مراكز القيادة الايديولوجية والتنظيمية والسياسية للحزب ، بعد ما شطبت محنة الحرب في يوليو الكثير من العناصر الانتهازية ، او ذات الانتماء الطبقي البرجوازي « المشبوه » .

ولاول مرة بدا الحزب يعني نسبيا بالتثقيف الايديولوجي لقواعده ، وخفت في صفوفه نزعة الخوف من التوعيه ، بل اصبحت « الاشتراكية العلمية » هي المصدر الرئيسي في الدعاية الحزبية .. مع بقاء واسرار نفس التحفظ المعهود امام الادب الماركسي بدعوى « الاصالة .. والعملية » او محاربة « الجمود النظري ! » ، بيد ان الحزب لم يعان مطلقا من ثقل معارضة تيار ماركسي دوغمائي ، ولم يخضع في حياته لهذه المرافئة الايديولوجية الجامدة ، بل تخبط طويلا في متاهات الانعاثة او التجريبية ، وتربت قواعده واطره المتعلمة في هذه المدرسة المنحطة .

بادرت القيادة باصدار « مذكرة تنظيمية » تلبي حاجيات اعادة التنظم على اسس جديدة ، تعتمد اساسا على المؤسسات الناتجية او مراكز العمل بدل « الجمعيات العامة » في المقاطعات ـ الجغرافية . ولقد انتقدت المذكرة التنظيمية الشكل السائق للتنظيم ، على انه تنظيم حزب انتخابي اصلا حي لا ثوري . كما كان الشكل الجديد يستجيب ايضا للهدف السياسي المرحلي في محاربة القيادة البيروقراطية النقابية ، وتثبيت النهوذ السياسي للحزب في صفوف الطبقة العاملة .

من الاعتراضات الاولى ، ان المذكرة التنظيمية حكم حينئذا السياسة منطق تبريري ازاء تجربة الاتحاد الوطني الغارظة ، منطق لا يتجاوز تسجيل الواقع السائق دون النفاذ الى مضامينه الايديولوجية والطبقة . ومن جهة اخرى ، وهذا هو الاهم ، لم ترفق المذكرة التنظيمية ، تحت نفس الضرورة والالحاح ، بخطة سياسة ، تفيط وتوحد رؤية الحزب بكلينه نحو اهداف محددة وواضحة ، بل فعلت القيادة نظير خطها للقواعد ، جرعة ، جرعة ، حتى يفسح المجال من جديد لتقالب الحربية والدورات الماجئة ، العنيفة والسارة الانهائية .

ان مجرد اعطاء الاولوية للمذكرة التنظيمية ، مع تاجيل غير مسمى لطرح الخط السياسي ، دليل على استمرار ـ بهذا القدر او ذاك ـ الفكر الحربي ـ الثوري ـ البرغماتي . فلا مفر الان ، من تحمل نتائج هذا « الفراغ السياسي » بعد فترة قصيرة من الحماس ، افضل دوتين عمل نخر الحزب من الداخل ولا غرابة ، ان تكون الانسحابات الاولى ، الفردية والجماعية ، هي الظاهرة الاساسية في الموت البطيء للتجربة الجديدة .

وضع الاتحاد كهدف سياسي مرحلي ، ومستعجل نصفية هيمنة البيروقراطية النقابية على الاتحاد المغربي للشغل ، وكانت القيادة تنظر الى هذه المهمة على انها لا تتعدى لانجازها اشهرا معدودة ، بضربات خاطفة ومركزة .. وحتى يضمن الحزب كل الشروط الموانية لها ، ويتمكن من تركيز كل قواه في واجهة العمال وحدها ، وبعيد بناءه التنظيمي من جديد ، كان لا بد في نظر القيادة من ضمان فترة هدنة مع الحكم ، يقطع الحزب خلالها اشواطا بعيدة في مهماته المستعجلة. سيما وان الحكم نفسه يسمح بهذه الفرصة ، وهو قد اعلن عن استعداده لفتح باب الحوار والتعاون مع كل القوى الوطنية ، بعد الضربة السياسية التي تلقاها في انتفاضة مارس .. والتي اعترف بعدها الملك ، في نقده الذاتي المشهور ، بفشل سياسته السابقة . كان الحكم من جهته يبتغي من وراء المشاورات التي فتحها مع القوى التقدمية والوطنية ، تمييع المناخ الثوري لدى الجماهير وتقليل القوى التقدمية ، حتى يتمكن هو الاخر من استجماع نفسه السياسي . ورغم ان الجماهير لم تحرز في انتفاضة مارس على انتصارات اساسية ضد النظام ، الا انها لم تفقد حماسها واستعدادها النضالي بعد اطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين ، وتقديم الملك النقد الذاتي ، بل اعتبرت هذه النتائج انتصارا جزئيا لها عمق من ثقتها في قدرتها ووحدتها .

فهل حافظ الاتحاد الوطني على هذا الاستعداد .. وطور من امكانياته ؟

وهل ناضل في اتجاه معاكس لاحباط مخطط الحكم ؟

ذهب الاتحاد الوطني ، في مناوراته المضادة ، الى حد تضليل الجماهير نفسها بجدية مواقف الحكم ، لانه اضفى على مشاورات القصر صيغة التصالح الوطني بين الحكم والجماهير الشعبية ، حيث كان الظرف السياسي ناشد الحاجة الى شعارات سياسية محددة ، تستثمر ضعف الحكم ونطور من استعدادات الجماهير وكفاحيتها ، في حين امتنع الاتحاد عن اي تحريض او تحريك سياسي جماهيري ، ودخل المشاورات مع القصر في جو الكواليس ، بعيدا ، ولمدة ، حتى عن علم قواعد الحزب .

وفي محاولة لتلفيق الجواب السياسي الراهن انزل الحزب مبدا الاشتراكية من علوها الاستراتيجي الى مرتبة التكتيك اليومي الاستهلاكي لتخفي واقع العجز الحقيقي في مواجهة المهمة السياسية اليومية .

الفى الحكم البرلمان واقام حالة الاستثناء .. فتهرب الحزب من اي مواجهة نضالية دمقراطية ولو برلمانية ، يستعملها للحفاظ على الدعاية الثورية ونقوية الحركة الجماهيرية ، لانه كان يخوف من اي انتخابات جديدة بدعوى الضعف التنظيمي للحزب ، متغاضيا عن الوجه الاخر للمسالة ، وهو المناخ الثوري لدى الجماهير ، ورصيدها النضالي الطويل. ومن اجل ان يتخلص الحزب من هذه المهمة النضالية ، كان لا بد من تشويه المسالة المطروحة ، والتشهير بان حالة الاستثناء ليست بقضية جديدة ، لان الحكم القائم ، هو حكم حالة استثناء دائمة ، هكذا ، منذ سنة ١٩٦٠ ، بات واضحا « الاتجاه نحو خدم الحزب ، وبقر وعي منه ، مخطط الحكم وساعده في تحقيق اهدافه .

نعم ، لقد اضفى الاتحاد الوطني على الجو السياسي صبغة الصالح الوطني ، فالحجة السياسية التي طفت على تبريره لموقف الهدنة ، تتجاوز في هذه المرة الفهم التكتيكي الوقت ، وتكشف عن تخبط استراتيجية عميقة في خط الحزب .

ان الفضية لم تعد هدنة مؤقتة ، لفرض تجميع القوى وتركيزها في الواجهة العمالية في مجرى اعادة تنظيم الحزب من جديد ، انها قضية انقاذ الحكم الملكي من خطر العسكريين، وبالتالي حماية الجماهير من حكم فاشستي مقبل !.

ومن هو هذا الخطر الفاشستي ؟

انه شبح اوقفر ، العميل المطيع للامبريالية الامريكية ، لكنه في نفس الوقت ، احد اعمدة النظام الملكي ، والخادم المطيع لجلالته ، وبكلمة اخرى ، لم يكن ما يدفع بالامبريالية الامريكية الى تحريك خدامها والتخلص من النظام الملكي ، وحتى ان وجدت هذه التناقضات ، افتراضا ، فالامر لا يسوق الحزب الى التحالف مع الملك ، ذلك ان مثل هذه الثغرة ليست بهذا البعد الاستراتيجي التي يضمنها الاتحاد ، بل هي خلافات ثانوية ، متضافف الى سلسلة العوامل المشجعة لفرض اهداف الجماهير في الدبمقراطية والتحرر . هذه الاهداف التي لم يحسن الاتحاد النضال من اجلها بتخليه عن الحركة الجماهيرية، واعتنائه بالمشاورات مع الملك في غيبة عنها .

النتيجة ، ان الحزب استمر في نضاله ضد البيروقراطية النقابية ، مع اعادة بناء هياكله التنظيمية .. وقواعده واطره تتنازعها اهداف سياسية متناقضة ، فمن جهة ، يدفعها الى الامام معركة الالتحام بالطبقة العاملة ، بكل ما تحمله هذه الجبلة السياسية من مبادىء ايديولوجية متقدمة ، ومن جهة اخرى ، يشدها الى الوراء ، ويبعدها عن الحركة النضالية مع الجماهير ، آمال المشاورات مع القصر ، وترقب التناقضات وهمية بداخل الطبقة الحاكمة ، بين الملك واوفقير ، بكل ما تحمله هذه الاخرى من مفاهيم بعيتية متخلفة ، تمنح الاوهام الاصلاحية وتعود بالحزب الى مفاهيم ما قبل ١٩٦٥ . الى ان جاءت ضربة اكتوبر ، باختطاف الحكم للرفيق المهدي بن بركة .. لكن الحزب وجد نفسه مشلولا عن الحركة ، فقد اضاع فرصة ثمينة في الاشهر القليلة السابقة ، ابان المشاورات التي شارك بتعصيه فيها ، مساعدا الحكم في اخفاء الحماس الجماهيري ومجهها لامكانيات تطويره .

لقد كانت الفترة قصيرة وخاطفة ، لكنها ، بجانب عوامل اخرى اساسية ، كانت كافية لاعادة التوازن السياسي لصالح الحكم ، كانت الفرصة كافية لفتح ثغرة واسعة بين الحزب والجماهير ، وكافية لشل نمو الحزب ، وابطال شانه التنظيمي ، وهو لا زال في طور النشاة من جديد .

لم ينفع القيادة ، بعد هذا الواقع ، التاكيد على هوية الحزب الاشتراكي ، لان الهوية الثورية الاشتراكية تنجز من خلال الممارسة الثورية اساسا ومن خلال تسليح الجماهير بالوعي الاشتراكي .

٢ ـ الصراع مع البيروقراطية النقابية

المواد الاساسية الاستهلاكية للطبقة العاملة ، فانحطت بالتالي القدرة الشرائية للطبقة العاملة، وازدادت اوضاعها تدهورا .. هذا ، عدا المشاكل المزمنة والمختلفة للضمان الاجتماعي والطرد المتزايد للعمال ليعززوا جيش البطالة الضخم . ويمكن ان نستدل على ذلك بالخطاب الرسمي للمحجوب بن الصديق نفسه في سنة ٦٩ ، يشير الخطاب الى ان عمال المناجم في سنة ١٩٥٢ كان عددهم ٥٠،٥٠٠ عاملا ، انخفض في سنة ١٩٦٩ الى اقل من ٣٠،٥٠٠ عامل .. ثم يضيف نجد ان السنة المنصرمة اكدت التدهور الذي سجلته السنوات الماضية ، فتريح العمال بسبب اغلاق المعامل ، وانخفاض ساعات العمل في كثير من المؤسسات ، وضغط عدد المشتغلين في بعضها ، كل ذلك اثار هذه السنة ازيد من الاضطرابات :

فهناك في الدار البيضاء وحدها في القطاع الصناعي المجل في وزارة الشغل ٥٠ مؤسسة اغلقت ابوابها فرمت الى الشارع ٢٦٦٧ رب عائلة كثيرا ما تكون متعددة الافراد ، وهناك ٦٢ مؤسسة اخرى خفضت ساعات العمل مما اصاب ٢٨٥٨ عاملا ، وهناك ٥١ مؤسسة ضغطت عدد المشتغلين بها فطردت ١٥٩١ عاملا ..

من هذه الحقيقة التي اوردها الخطاب يتضح بلا جدل ، عجز النقابة عن الصدى للاستنزاف القوى الذي تتعرض له الطبقة العاملة من طرف الراسمال .. وان دلت هذه الحقيقة على شيء فانما تدل على فشل الاقتصادية في الميدان الذي تدعي فيه مرارا انها تريد ان تخص به دون غيره .

من الخلاصات الاساسية لهذه التجربة ، انه في ظروف المغرب تتعدم فعلا ، لاسس الموضوعية لاي اتجاه نقابي قبق ، فالطبقة العاملة في المغرب ليست في نمو متذايد ، ولا يليد دخلها باطراد ، لانها لا تستفيد ، على غرار مثيلاتها في البلدان الراسمالية الاوربية ، من ظروف مادية مستقرة ومتنامية ، وفره لها اتى حد ما الاستغلال الامبريالي من طرف البورجوازية الحاكمة للشعوب المستعمرة ..

ولهذا لاحظنا السكوت عن سياسة الخبز بعد سنة ١٩٦٧ ، لانها لم تكن في الواقع ، وكما اوضحنا سابقا الا تغطيه عن خطة سياسية انتظارية في مرحلة الصراع مع القوى الراديكيلية ، ولان التمادي في هذا الادعاء لا يناسب الواقع الاقتصادي الفعلي المتدهور للطبقة العاملة ، ويمكن لتخيص اسباب هذا التغير من جديد بعد وحدة ٦٧ بما يلي :

■ ١ ـ ان الحكم مهما كان الدور الموضوعي والمعجل الذي يلعبه الجهاز النقابي ، فان تجمع الطبقة العاملة ووحدتها في اطار منظمتها الاتحاد المغربي للشغل يشكل بالنسبة له خطرا مباشرا .

■ ٢ ـ ان بنية النظام لا تمنح بحكم تكوينه الاقتصادي والطبقي امكانيات لتصليح اوضاع الطبقة العاملة ، ولهذا تفقد الدعوة النقابية الضيقة اساسها الاقتصادي الموضوعي .

■ ٣ ـ فشل اليسار الاتحادي ، وضعف القوى السياسية الاخرى مما سهل على البيروقراطية النقابية العودة الى الحزب دون خشية ان يتهدد ذلك وحدة كيانها .

واذا كان الامر كذلك ، فلماذا استطاعت البيروقراطية النقابية ان تهزم القوى التقدمية ونضمن الصمود رغم التدهور المتزايد في اوضاع الطبقة العاملة ؟

ومن الواضح ايضا ، ان الاجور الفعلية للطبقة العاملة ظلت جامدة في مكانها منذ سنوات بينما ارتفعت الاسعار وتضاعفت نفاقما في النقاني الضيق » او ما سمي « بسياسة الخبز » التي تدعو لها الجهاز البيروقراطي في صفوف الطبقة العاملة ، كي يحول بينها وبين الناظر السياسي والتوعية بمصالحها التاريخية .

ونخطيء اذا اعتقدنا ان الدعوة الى « النقابة الضيقة » (التريدبونية) معناها ان هذا الاتجاه يعادي كل سياسة بالمعنى المطلق للكلمة ... فالاقتصادية لها دوما سياستها الخاصة بها ، ان الاختيارات السياسية للجهاز البروقراطي ظلت مربوطة بوضعيه المادية ونشاته التاريخية .. فلقد حافظ الجهاز على « توازن غريب » طوال الاربع سنوات الاولى من الاستغلال : فمن جهة ، ارتباطه بجهاز الدولة بما يمنحه له الحكم من امتيازات مادية جعله غير قادر على خوض اي نضال نقابي يحس من ظروف الطبقة العاملة. ومن جهة اخرى ، وفر له وجود القدميين في جهاز الدولة ، في ظل توازنات السلطة السياسية انذاك ، مكاسب نقابية وحماية سياسية ، لم يقطر الجهاز النقابي لكسبها الى خوض نضال قاعدي ضد جهاز الدولة الذي يضمن مصالح الجهاز البيروقراطي المادية .

هذا التوازن « الغريب » في الاربع سنوات الاولى من الاستغلال سرعان ما انفكت اطرافه بمجرد خروج القدميين من جهاز الدولة في سنة ١٩٦٠ ، واستئثار تحالف الطبقات الحاكمة حاليا بكل السلطة ، وفي هذه المرحلة بالذات طرحت على الجهاز البيروقراطي مسالة تحديد اختياراته السياسية من النظام : فاما الاعتماد على الطبقة العاملة والوسيلة في ذلك هي النضال القاعدي، وبالتالي حسبان الضحية بكل الامتيازات المادية . او الحفاظ على هذه المصالح ، وبالتالي تجنب الصدام السياسي مع السلطة .. ولان الاختيار يكون دائما ابنا للمصلحة الطبقية ، فان الجهاز اختيار سياسي يلائم مصالحه المادية . ففضل في اختياره تجنب الصدام السياسي حتى لا يعرض كلية مصالحه للخطر ، مع الترقب الدائم لاصطياد الفرصة من اجل تكرار ظروف النشاة، واعادة التوازن الداخلي للجهاز ، وذلك بمشاركة القوى التقدمية في الحكم من جديد .

هذه هي استراتيجية الانتظار التي فرضت على الجهاز البروقراطي فيما بعد ، ان يدخل في صراع مكشوف مع حلفائه بالامس (التقدميين) ، فالنظام لم يعد يسمح بمشاركة القوى التقدمية بهذه السهولة التي تصورتها البيروقراطية ، بل بنضال سياسي فمار تستطيع فيه القوى التقدمية ان تكسب جماهير الشعب لجبانبها .. وهذا الاختيار الذي مثله الجناح الراديكالي في القوات الشعبية ، ليس بامكان الجهاز البيروقراطي ان يتعايش معه وتتحمل نتائجه الخطرة على مصالحه ووجوده . فكان لا بد اذن من الصراع المكشوف الذي حكم ممارسة جناحي القوات الشعبية طوال سنوات ٦٠ ـ ٦٧ احتى فيها الجهاز بمقلة « سياسة الخبز » عساه ان يجذب لجانبه اكبر قاعدة واسعة من الطبقة العاملة معتمدا في ذلك على قصور وعيها السياسي . وهل استطاعت هذه السياسة ، الدعاء في عرف البروقراطية بمهابة خبز ، ان تحقق الانتصار على الصعيد النقابي نفسه ؟

من المعلوم ان الجهاز النقابي دافع بعناد في المعارك النقابية التي تمس فعلا مصالح الامبريالية والدولة ، وكان لا يجد تحت الاضطرار ان يقوم ببعض المناوشات في القطاع الخاص الضعيف .

منذ سنة ١٩٦٠ ، بات واضحا « الاتجاه

خاطفة ، كما كانت تحسب القيادة ، بعكس التصور العام للحزب عن اسلوب هذهالمواجهه. لقد اعتمدالحزب انرصيده الجماهيري الرمزخي كان كافيا لاشعال تظاهره سياسية عريضة او اضفية ، ان صح هذا التعبير ، داخل النقابة ، تنتهي في احسن الاحوال ، بمؤتمر للمنظمة يصحح الاوضاع النقابية من جديد ، او في اسوئها بانقسامات فرعية اضطرارية ، ومؤقتة ، تضيق الخناق على القيادة البيروقراطية وتعزز مراكز الحزب في هذا الصراع .

اما عوامل تحريك هذه التظاهرة النقابية ـ السياسية ، فممكنة بتشهير سياسي تحريضي كثيف يفضح فيه الحزب انحراف القيادة ، وخيانتها لصالح الطبقة العاملة ، على انيتركز هذا التشهير من الوجهة النقابية على شعار « الديمقراطية » يداخل النقابة كمحرك رئيسي بعقد توازنه ومبرر بقائه ، حالما يخرج بتضالات قاعدية منظمة ومتنامية . وعلى مناضلي الحزب ان يضطلعوا بهذا الدور النضالي الذيسيمكنهم من ثقة العمال وكشف عورةالجهاز البروقراطي. ولا مفر من استعمال كل الوسائل الممكنة للحفاظ على الوجود الحزبي داخل النقابة مهما كان الثمن غاليا ، وفي هذا السياق سيكون تغيير الجهاز عملا تدريجيا وقاعديا ، ونتيجةلا مقدمة، للتقدم الفعلي في الناظم السياسي للعمال.

لكن مصيبة الحزب التاريخية ، وهذا راجع الى طبيعة مناهيه الطبقية وخطة عمله ، انه لا يحسن اسلوبالعمل القاعدي المضني، ويعجز كلية على تتبع ممارسة قواعده ، وانمائها وعيا وتنظيما . والنتيجة ، ان الحزب سقط في سياسة تقسيمية فعلية ، مهما كان غطاؤهـا الايديولوجي ، لان النقابات الجديدة التابعة للحزب ، ليست في جميع الاحوال احسن من سابقاتها ، سواء في الاردود النقابي او في الطبيعة السياسية والايديولوجية اليمينية والمنخلة ، او العلاقة البيروقراطية مع جماهير القاعدة ، بالاضافة الى تخلف فاحش في الناظر الحزبي نفسه ، الذي هو الفرض الاساسي للحزب.

ومن الطبيعي، ان ينحسب شعار الديمقراطية في معان انتخابية بحتة وبتحول الى مجرد سيلوشتيمة في وجهالجهاز النقابي بثيرالنعرات الشخصية وبفسح الانتهازيين وذوي المصالح الشخصية في جانب واحد مع المناضلين الحقيقيين ، بدل ان يكون اطارا لنضال قاعدي يرمي جانبا بكل المتكالبين اصحاب المصالح الذاتية ، ويرفع منقدرت العمال وعيا ونضالا.

● اراد الحزب ان يفصل معركته ضدالحكم عن معركته « العمالية » ، حتى يتم له النجاح فيهذه الاخيرة . وقد بينا الانهيار السريع لهذا المنطق . ان الحزب اضاع فرصته الثمينة في الحفاظ على استمرارية الحركة الجماهيرية ،

□ الحسن □

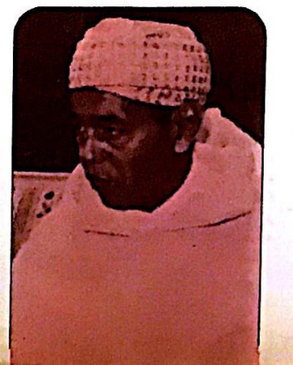

ملا ، بل لان الحزب سقط في الاخطاء الرئيسية التالية :

● ان النقابة كمنظمة جماهيرية تمثل الوعي البدائي ، الاولي ، لجماهير العمال وعامة الاجراء ، وحتى يكسب الحزب هذه الجماهير بجانبه ، يتطلب منه ذلك نضالا حزبا تنظيميا وسياسيا وفانيا وايديولوجيا طويل النفس . وبفرض عليه بالتالي الاعتماد على اسلوبالعمل القاعدي ، الصبر والصبور في نفس الوقت ، بدل اسلوب العمل الفوقي ، الذي ان استطاع ان يحدث ضجة سياسية وانفاخا جماهيريا مفتعلا، فانه لا يقدم لممارسة الحزبيةولا يمنحها وقوة الحزب الفعلية . وفي هذا الاطار ، ياخذ شعار الديمقراطية مضامين نضالية نقابية وسياسية محددة ، على حسب قوة الحزب وعلاقته مجماهيرالعمال.. فالجهاز البروقراطي بعقد توازنه ومبرر بقائه ، حالما يخرج بنضالات قاعدية منظمة ومتنامية . وعلى مناضلي الحزب ان يضطلعوا بهذا الدور النضالي الذيسيمكنهم من ثقة العمال وكشف عورةالجهاز البروقراطي. ولا مفر من استعمال كل الوسائل الممكنة للحفاظ على الوجود الحزبي داخل النقابة مهما كان الثمن غاليا ، وفي هذا السياق سيكون تغيير الجهاز عملا تدريجيا وقاعديا ، ونتيجةلا مقدمة، للتقدم الفعلي في الناظر السياسي للعمال.

لكن مصيبة الحزب التاريخية ، وهذا راجع الى طبيعة مناهيه الطبقية وخطة عمله ، انه لا يحسن اسلوبالعمل القاعدي المضني، ويعجز كلية على تتبع ممارسة قواعده ، وانمائها وعيا وتنظيما . والنتيجة ، ان الحزب سقط في سياسة تقسيمية فعلية ، مهما كان غطاؤهـا الايديولوجي ، لان النقابات الجديدة التابعة للحزب ، ليست في جميع الاحوال احسن من سابقاتها ، سواء في الاردود النقابي او في الطبيعة السياسية والايديولوجية اليمينية والمنخلة ، او العلاقة البيروقراطية مع جماهير القاعدة ، بالاضافة الى تخلف فاحش في الناظر الحزبي نفسه ، الذي هو الفرض الاساسي للحزب.

ومن الطبيعي، ان ينحسب شعار الديمقراطية في معان انتخابية بحتة وبتحول الى مجرد سيلوشتيمة في وجهالجهاز النقابي بثيرالنعرات الشخصية وبفسح الانتهازيين وذوي المصالح الشخصية في جانب واحد مع المناضلين الحقيقيين ، بدل ان يكون اطارا لنضال قاعدي يرمي جانبا بكل المتكالبين اصحاب المصالح الذاتية ، ويرفع منقدرت العمال وعيا ونضالا.

● اراد الحزب ان يفصل معركته ضدالحكم عن معركته « العمالية » ، حتى يتم له النجاح فيهذه الاخيرة . وقد بينا الانهيار السريع لهذا المنطق . ان الحزب اضاع فرصته الثمينة في الحفاظ على استمرارية الحركة الجماهيرية ، والدفع بها خطوة الى الامام ، فاسقط بالتالي العامل الحاسم في تقرير مصير المعركة العمالية لصالحه .

والحقيقة ، ان عزلة الحزب وانهزامه فيهذه المرحلة ، لا يتوقف على موقفه المهادن من الحكم فحسب، بل تتجاوزه الىصلب خطه'لسياسي، الى قصور نوعي في استراتيجيته ، يضع كل مناهج نضاله بعد انتفاضة مارس موضع تساؤل كبير .

ان مضلة « العنف الثوري » التي لم يعطها الحزب جوابا في خطه السياسي بل والتي كانت تتنافى مع خطه البرلماني والتفاوضي،كانت وراء فشله الحتمي . وكيف غيابها في الخط السياسي كل مواقف وتكتيكات الحزب التي ساقته الى ،التقطع والعزلة والانهزام .

٣ ـ الفلاحون والعنف الثوري

لقد واجه الجناح الراديكالي معضلة استراتيجية لم تكن في حسابات خطته ، فاول صدمة تلقاها الحزب في تجربته النضالية الجديدة ، هي موقف جماهيره الفلاحية التي رفضت بعفوية الاكتفاء بالنضال السياسي ، وطرحت بعنطقها الشعبي والبسيط « ضرورة الكفاح المسلح » او كما تسميه «العمل الجدي». وفعلا ، عبرت احدى وثائق الحزب ،لاولى عن هذه المعضلة ، وبشكل عابر ، بما معناه « ان الفلاحين قد انتهوا سياسيا » .

كانترؤية الجماهير الفلاحية تتجاوز في الواقع الافاق الاستراتيجية للاتحاد الوطني ، التي حافظت على العمل الشرعي ، وبنيت بمجملها على تثبيت قواعد الحزب في صفوف الطبقة العاملة ، ومن ثم السر في نضال سياسي « معتاد » ، يستعمل فيه الحزب النضال الدبمقراطي البرلماني كوسيلةاساسية لتحريك الجماهير نحو افاق الثورة .. دون ان يتعمذلك من التسكع ، احيانا ، بين الاختيارين الديمقراطي والثوري ، او الخلط بين الهدف والوسيلة .. الا ان الخط لم يكن قادرا ، باي شكل من الاشكال ، على حل المعضلة الفلاحية المطروحة في مسالة العنف الثوري .

ويحق لنا ان نتساءل عما كانت تفكر فيه قيادة الحزب ، بعد ان لمست وسجلت الغياب السياسي للفلاحين ، وعدم قدرة الحزب على تجنيدهم .. فهل كان بالامكان الاعتماد على نضال المدن حتى ولو بكل قوة البروليتاريا ؟!

عوامل عديدة تضع الفلاحين في مقدمة من ينجذبون نحو العنف الثوري .. فالتوكيب الطبقي للبادية يحتوي على طبقة كثيفة وعريضة من الفلاحين الفقراء ، بينما القانون العام للنظام يزيد في عددهم وفوتهم دون ان يفتحلهم باب العيش المستقل .

كما ان الطبقة الحاكمة ، هي في جزئها الاساسي ، من الملاكين الكبار الراسماليين او الاقطاع القديم ، مما يجعل الدولة ترمي بكل ثقلها الاقتصادي والسياسي في البادية للحفاظ عليها كمركز قوة ، وهي تعتمد في ذلك على نفسسياسة الاستعمار في تشديد القمعوالارهاب على الفلاحين ، لتطويعهم ذاتيا ، حتى يخشون ويهابون السلطة لقائيا . على عكس ما يجري في المدن حيث تتبع الدولة اسلوب الغش الدبمقراطي الليبرالي المزيف .

لم يابه الحزب للحالة التي تتخمر في وسط